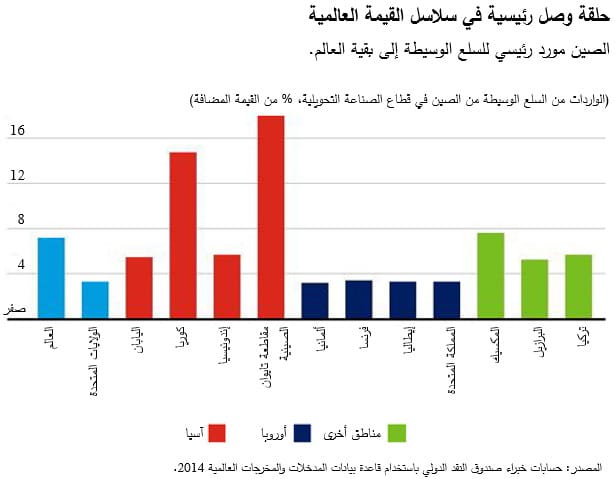
**التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا والفكر الاقتصادي المسيحي**

**THE ECONOMIC IMPACT OF COVID-19**

***اولا: الاثار الاقتصادية الناجمة عن وباء كورونا المستجد***

ينطوي انتشار وباء فيروس كورونا على صدمات في العرض والطلب. فقد أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الإنتاج، مما أسفر عن صدمات العرض. وكذلك أدى إحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب. ان كان الاقتصاد ينمو ، فهذا يعني بشكل عام المزيد من الثروة والمزيد من الوظائف الجديدة.

يتم قياسه من خلال النظر إلى النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي ، أو قيمة السلع والخدمات المنتجة ، عادةً على مدى ثلاثة أشهر أو سنة. لكن صندوق النقد الدولي يقول إن الاقتصاد العالمي سينكمش بنسبة 3٪ هذا العام.

وعلى جانب العرض، حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، بدءا من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، بكل أسف. ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. على سبيل المثال، فالصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات. فأدى الاضطراب الذي تشهده بالفعل إلى انتقال تداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج. وسوف تسهم هذه الاضطرابات معا في رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما أنها ستشكل صدمة سلبية تصيب الإنتاجية، وتحد من النشاط الاقتصادي.

وعلى جانب الطلب، سوف يتراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين. وربما أقدمت الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها. ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والضيافة – كما رأينا في إيطاليا مثلا. ومنذ أن بدأ البيع البخس في سوق الأسهم الأمريكية مؤخرا بتاريخ 20 فبراير 2020، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بشكل غير متناسب، على نحو مماثل لما حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر لكن الضرر الذي أصابها أقل مما كان عليه الوضع بعد الأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات، فتدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها. وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

أن التفشي السريع لفيروس كورونا المستجد، يضع اقتصاد العالم برمته أمام تحد حقيقي, وأن قدرة العالم على احتواء هذا الفيروس هو الذي سيحدد حجم الخسائر الاقتصادية، كما أن عنصر التوقيت مهم أيضا، لأن عدم استقرار الوضع عما قريب سيزيد من الأضرار.

تجد التغيرات التي يشهدها عالمنا انعكاسها في التغير الدراماتيكي الذي يشهده نمط حياتنا اليومي. حيث أنه في خلال أقل من شهرين على تفاقم الأزمة أصبحت حياة ثلث سكان الكون، أكثر من 2.5 مليار نسمة محصورة بين مكان السكن ومتاجر الأغذية والمشروبات والمنظفات المنزلية والصيدلية. وبين ليلة وضحاها توقفت آلاف المصانع والمؤسسات ومعها عشرات الملايين عن العمل بخسائر يقدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بنحو تريليوني دولار حتى الآن.

وفي المقابل أصبح على عشرات الملايين منا العمل من البيت بدلا من المكتب أو المكان الذي يوفره أصحاب العمل. وفجأة أصبحنا نعيش دون متاجر ألبسة ومطاعم ومقاهي وصالونات حلاقة وسياحة، في وقت تتحول فيه مراكزنا الحضرية إلى مدن أشباح.

في ظل هذا الوضع تزدهر التجارة الإلكترونية وتتعزز مكانة حياتنا الافتراضية عبر الإنترنت ووسائل تواصلها المتعددة بشكل لم يسبق لها مثيل.

في خضم هذه التغيرات يلوح في الأفق نمط أو نظام اقتصادي جديد على وقع العيوب القاتلة في النمط الحالي الذي يتعامل مع صحة الناس في معظم البلدان على أساس الربح والخسارة. وتظهر هذه العيوب أيضا في الغياب المريع للتضامن العالمي مقابل تعزيز النزعة القومية الأنانية حتى في بين دول تشكل أحلافا واتحادات كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

ومن الأدلة الكثيرة على ذلك تهم فرنسية وألمانية تفيد بأن واشنطن تقرصن شحنات طبية بأسعار خيالية سبق لجهات فرنسية وألمانية أن اشترتها قبل ذلك. على الصعيد الأوروبي لم تستفق بروكسل على النكبة الإيطالية بالفيروس لتقدم اعتذارها لروما على التقصير في تقديم عون أو مساعدة. وبدورها ترفض واشنطن رغم الأسباب الإنسانية رفع العقوبات عن تزويد إيران وفنزويلا وسوريا وكوبا ودول أخرى بمعدات طبية لمواجهة كورونا.

وحتى صندوق النقد والبنك الدوليين فهما شبه مختفيان عن ساحة التضامن التي خلت إلا من المساعدات الثنائية التي تقدمها ألمانيا وروسيا والصين وحتى كوبا الفقيرة لبعض الدول المنكوبة وفي مقدمتها إيطاليا. وهناك ولحسن الحظ مبادرات فردية وخيرية في مختلف أنحاء العالم تخفف المعاناة عن جزء من معاناة الناس، لاسيما الفقراء منهم بسبب الارتفاع الكبير الذي بدأت تشهده أسعار بعض الأغذية والأدوية الضرورية. وهنا لا بد من التأكيد على دور كبير يقوم به متبرعون وجمعيات خيرية في الدول العربية بشكل يساعد على التخفيف من حدة تبعات الأزمة.

غير أن أسوأ عيوب نمط الاقتصاد العالمي الحالي تلك المتمثلة في قيام الدول التي تخصصت بإنتاج وتصدير الحبوب والأغذية ومستلزمات الحماية الطبية بوضع قيود على تصديرها كما فعلت مؤخرا أوكرانيا وروسيا وفيتنام على صعيد الأغذية والولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى على صعيد المنتجات الطبية. ويزيد الطين بلة غياب تشكيل خلية أزمة عالمية للتخفيف من حدة المشاكل الناتجة عن ذلك رغم وجود الأمم المتحدة وعشرات المنظمات الدولية المتخصصة بالشأن الاقتصادي. ومن شأن وضع كهذا أن يدفع الدول التي عزفت في ظل عولمة العقود الثلاثة الماضية وتقسيم العمل الدولي الحالي، عن إنتاج أغذيتها وأدويتها وسلعها الأخرى الضرورية والاستراتيجية للعودة إلى إنتاجها محليا تحسبا لنقص قد يؤدي إلى انتشار الجوع وحدوث انهيارات في نظمها الصحية.

ولا تقتصر قائمة الدول التي هجرت الإنتاج على دول فقيرة ونامية كدول عربية وأفريقية، فهي تشمل أيضا قائمة من البلدان الصناعية مثل إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا. ومما تعنيه هذه العودة قيام الدولة بدور أكبر في اقتصاد الإنتاج الواقعي على حساب اقتصاد المضاربات والمشتقات المالية الافتراضي والرأسمالية المتوحشة.

**ملايين مهددون بالجوع**

تعد الدول العربية من الدول التي تحتاج إلى إعادة النهضة بالمنتج الوطني الزراعي والغذائي والطبي وإعادة الاعتبار لقطاعاته التقليدية التي تم إهمالها لصالح السياحة والاعتماد على النفط والفوسفات والغاز وفلزات الحديد. ويعكس هذا الإهمال تحذير لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا/ إسكوا من أن تداعيات كورونا قد تلقي بأكثر من 8 ملايين شخصا إضافيا من سكان المنطقة العربية في براثن الفقر والجوع بسبب تقليص تجارة الأغذية وقلة المخزون منها. وتذهب التقديرات إلى أن أكثر من 100 مليون في المنطقة العربية يعانون من الفقر حاليا.

**تعميم التجارب الناجحة**

كانت مصر وسوريا ولبنان والمغرب والجزائر ودول أخرى قبل عصر النفط تحقق الاكنفاء الذاتي في غالبية المنتجات الغذائية والحرفية. و تشكل أزمة كورونا فرصة لإعادة إحياء إنتاجها محليا إلى جانب منتجات طبية وضرورية أخرى. وهنا يمكن أيضا البناء على تجارب مصرية وسورية وتونسية وخليجية ناجحة في زراعة التمور والزيتون والصبار والحبوب وإنتاج الأدوية. هذه التجارب يمكن الاستفادة منها في زراعة البقوليات والنباتات الطبية والزيتية والصناعية على أساس استغلال الأراضي الزراعية التي هجرها أصحابها بحثا عن العمل في المدن الكبرى كالقاهرة والدار البيضاء وبيروت ودمشق والعيش على أطرافها في أحياء عشوائية تفتقد لأبسط مقومات الحياة الصحية. أما الدعم الحكومي المالي والمادي اللازم لذلك ولقوة العمل الشابة في الأرياف فهو أقل بكثير من تكلفة أية أزمة كالتي نشهدها حاليا بسبب كورونا.

**إنقاذ العمالة غير الرسمية**

يقطن الأحياء العشوائية وأحياء الصفيح التي تحيط بمدن كالقاهرة والدار البيضاء وبيروت وبغداد ودمشق وغيرها عشرات الملايين الذي هجروا من أريافهم بحثا عن حياة أفضل. ويعمل القسم الأكبر من هؤلاء كعمالة غير رسمية وغير مستقرة بأجور متدنية وبدون تأمين ضد البطالة. ومما لا شك فيه أن أزمة كورونا ستسبب البطالة لهؤلاء أكثر من أي فئة أخرى بسبب الحجر المنزلي وتوقف الأعمال. وهو الأمر الذي سيدفع الكثيرين منهم إلى العودة إلى أريافهم أو التفكير في العودة إليها بهدف القيام بنشاط اقتصادي زراعي أو حرفي يساعدهم على كسب قوتهم اليومي.

ويشكل هذا الأمر فرصة تاريخية ونادرة لحكومات بلدانهم من أجل المساعدة على استقرار سكان الأرياف وجعلهم مصدرا يساعد على توفير الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل الوطني. ومن شأن ذلك أن يخفيف الازدحام والتلوث والقمامة في المدن المكتظة. ومن المعروف أن التلوث يساعد على انتشار أمراض وأوبئة تكلف مواجهتها عشرات المليارات سنويا في الدول العربية.

***الآثار والتداعيات المالية***

كما رأينا في الأيام الأخيرة، تكاليف الاقتراض يمكن أن ترتفع مع تشديد الأوضاع المالية، نظرا لتشكك البنوك في قدرة المستهلكين والشركات على سداد القروض في الوقت المحدد لها. ومن شأن ارتفاع تكاليف الاقتراض أن يكشف عن مواطن الضعف المالي التي تراكمت خلال سنوات انخفاض سعر الفائدة، ويؤدي إلى تصاعد المخاطر من عدم إمكانية تمديد الديون. ومن شأن انخفاض الائتمان أن يزيد من تباطؤ النشاط الناجم عن صدمات العرض والطلب.

وعندما تأتي الصدمات متزامنة عبر عدد كبير من البلدان، قد تزداد الآثار عمقا من خلال الروابط التجارية والمالية الدولية، مما يضعف النشاط الاقتصادي العالمي ويدفع أسعار السلع الأولية نحو الانخفاض. وقد هبطت أسعار النفط بشكل كبير خلال الأسابيع الماضية وأصبحت أقل بنحو 30% من مستوياتها في بداية السنة. وكذلك فإن البلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي قد تواجه مخاطر من التوقف المفاجئ لهذه التدفقات واضطراب أوضاع السوق، الأمر الذي ربما اقتضى التدخل في سوق النقد الأجنبي أو اتخاذ إجراءات مؤقتة تتعلق بالتدفقات الرأسمالية.

يخشى المستثمرون من أن انتشار الفيروس التاجي سيدمر النمو الاقتصادي، وقد لا يكون الإجراء الحكومي كافيًا لوقف التراجع. ورداً على ذلك، خفضت البنوك المركزية في العديد من البلدان، بما في ذلك المملكة المتحدة، أسعار الفائدة.

من المفترض أن يؤدي ذلك نظريًا إلى جعل الاقتراض أرخص وتشجيع الإنفاق لتعزيز الاقتصاد. كما تعافت الأسواق العالمية أيضًا في أواخر مارس بعد أن أقر مجلس الشيوخ الأمريكي فاتورة مساعدة بقيمة 2 تريليون دولار لمساعدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لمساعدة العمال والشركات.

لكن بعض المحللين حذروا من أنها قد تكون متقلبة حتى يتم احتواء الوباء. و ايضا الطلب على النفط قد جف حيث أن الإغلاق في جميع أنحاء العالم أبقى الناس في الداخل. وقد تأثر سعر النفط الخام بالفعل بسبب خلاف بين أوبك ومجموعة منتجي النفط وروسيا. دفعت الفيروسات التاجية السعر إلى مزيد من الانخفاض.

و من أبرز عيوب الاقتصاد التي اوضحها الوباء:

1. **عدم تأمين العمالة اليومية:**

حان الوقت لإضافة عنصر جديد إلى حزم السياسات التي تقدمها الحكومات، وهو عنصر نعرفه ولكننا تخلوا عنه: الدخل الأساسي العالمي (UBI). هناك حاجة كجزء من الحزمة التي ستساعدنا على الخروج من حفرة التثاؤب.

سيثير الرافضون، وهناك الكثير، أنه لن ينجح لأنه لا يمكن لأي دولة أن توزع الأموال بانتظام على كل مواطن. سوف يجادلون بأننا سنعاني من عجز غير مستدام، والذي لا يمكن تمويله.

هذا هو مصدر قلق صالح. لكن البديل - الذي لا يعالج بقوة تداعيات COVID-19 - سيؤدي إلى زيادة أكبر في عدم المساواة، وزيادة التوترات الاجتماعية التي من شأنها أن تكلف الحكومات أكثر وتفتح البلدان على زيادة خطر الصراع المجتمعي.

لقد تفشى الوباء الذي بدأ في الصين عبر آسيا وخارجها، وكشف عن عدم المساواة وضعف السكان الضخمين في المنطقة. وهذا يشمل العمال غير الرسميين - الذين يقدر عددهم بنحو 1.3 مليار شخص أو ثلثي القوى العاملة في آسيا والمحيط الهادئ - بالإضافة إلى المهاجرين ، مع ما يقرب من 100 مليون مشرد، في الهند وحدها. إذا فقد جزء كبير من جيل كامل مصدر رزقه، مع عدم وجود شبكة أمان اجتماعي للقبض عليه، فستكون التكاليف الاجتماعية مرتفعة بشكل لا يطاق. سيعقب عدم الاستقرار الاقتصادي اندلاع التوترات الاجتماعية.

خلال هذه الأوقات، عندما نحتاج إلى إطلاق اقتصادات متعثرة، فإن مردود الاستقرار الاجتماعي سيكون هائلاً، مما يجعل حجة أكثر قوة لـ UBI.

دول مثل الولايات المتحدة وكندا تضع بالفعل مثل هذه الخطط. في الواقع، كانت ألاسكا تقوم بدفع مدفوعات سنوية من نوع UBI، إلى كل مقيم في الولاية، منذ عقود. تعهد رئيس الوزراء الكندي جوستين ترودو بمبلغ 2000 دولار كندي شهريًا، للأشهر الأربعة المقبلة، للعمال الذين فقدوا دخلهم بسبب الوباء - وهو شكل قصير الأجل من UBI. الآن نحن بحاجة إلى توسيعه وجعله يعمل على المدى الطويل، ويمكننا.

لجعل UBI يطير، سنحتاج إلى ضرائب عادلة. سيتعين على البلدان العمل معًا، وتبادل البيانات عبر الحدود، لمنع الناس والشركات من التهرب من الضرائب. ببساطة، يجب علينا جميعًا دفع حصتنا العادلة. بضمير حي، لم يعد بوسعنا خصخصة الربح وتعميم الخسارة.

إن البديل لعدم وجود UBI هو الأسوأ - الاحتمالية المتزايدة للاضطرابات الاجتماعية والصراع والهجرة الجماعية التي لا يمكن السيطرة عليها وانتشار الجماعات المتطرفة التي تستغل خيبة الأمل الاجتماعية وتتخمر. في ظل هذه الخلفية، نحن بحاجة جادة للنظر في تنفيذ UBI جيدة التصميم.

يقترح البابا فرانسيس على الدول النظر في الأجر الأساسي العالمي للمساعدة في مكافحة الاضطراب الاقتصادي الناجم عن COVID-19.

تقوم أكثر من اثنتي عشرة دولة بما في ذلك إسبانيا بتجربة حلول مؤقتة أو دائمة.

يستشهد البابا بالباعة الجائلين وصغار المزارعين من بين أولئك الذين قد ينزلقون من خلال ثغرات تدابير حماية العمال الأخرى.

اقترح البابا فرانسيس أنه قد يكون الوقت قد حان للدول للنظر في الأجر الأساسي العالمي للمساعدة في تخفيف الاضطراب الاقتصادي العالمي للعمال بسبب تفشي COVID-19 المستمر في رسالة عيد الفصح إلى قادة الحركات الاجتماعية البارزة.

البابا، المعروف بتركيزه ومناصرته القوية نيابة عن أفقر الناس وأكثرهم تهميشًا في العالم، كرس أجزاء مهمة من كل من خطاب عيد الفصح في الفاتيكان ورسالته إلى قادة الحركة الاجتماعية لتسليط الضوء على محنة الطبقة العاملة في هذه الأزمة.

وكتب البابا في رسالته "قد يكون هذا هو الوقت المناسب للنظر في أجر أساسي عالمي يقر ويكرم المهام النبيلة والأساسية التي تقوم بها". "من شأنه أن يضمن ويحقق بشكل ملموس المثل الأعلى، الذي هو في نفس الوقت إنساني ومسيحي للغاية، لعدم وجود عامل بدون حقوق".

كما أشار البابا فرانسيس في رسالته إلى أن بعض العمال الذين يتقاضون أجراً أدنى "قد استُبعدوا من مزايا العولمة" وكثيراً ما يتسللون إلى ثغرات حماية العمال الموجودة، وكتبوا أن "الباعة الجائلين، والقائمين بإعادة التدوير، والكرون، وصغار المزارعين، عمال البناء، وخياطة الملابس، وأنواع مختلفة من مقدمي الرعاية ... ليس لديك دخل ثابت ليقضي عليك خلال هذا الوقت العصيب ... وأصبحت عمليات الإغلاق لا تطاق ".

1. **عدم توافر احتياطي طواريء لدي البعض:**

كشفت دراسة استقصائية للاحتياطي الفيدرالي أن 40٪ تقريبًا من البالغين الأمريكيين لن يكونوا قادرين على تغطية مبلغ 400 دولار للطوارئ نقدًا أو مدخرات أو رسوم بطاقة ائتمان يمكنهم دفعها بسرعة.

سيحتاج حوالي 27٪ ممن شملهم الاستطلاع إلى اقتراض الأموال أو بيع شيء ما ليحصلوا على 400 دولار أمريكي، ولن يتمكن 12٪ إضافيون من تغطيته على الإطلاق، وفقًا لتقرير مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

بالإضافة إلى ذلك، قال 12 ٪ من البالغين أنهم لن يتمكنوا من دفع فواتيرهم الشهرية الحالية إذا واجهوا نفقات غير متوقعة بقيمة 400 دولار، بشكل عام، فإن عدد الأشخاص الذين قالوا إنهم قادرون على التعامل مع النفقات غير المتوقعة آخذ في الارتفاع منذ أن بدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

ومع ذلك، قال 17 ٪ من البالغين في الولايات المتحدة أنهم ليسوا قادرين على سداد جميع فواتير شهرهم الحالي بالكامل.

***ثانيا: مابين الاقتصاد و المسيحية***

مع بدء الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، حث البابا فرانسيس قادة القطاعين العام والخاص في العالم على تحمل مسؤوليتهم عن التنمية المتكاملة للجميع بوضع الإنسان في صميم السياسة العامة.

يصادف اجتماع 21 إلى 24 يناير حول موضوع "أصحاب المصلحة من أجل عالم متماسك ومستدام" ، الذكرى الخمسين لمنتدى WEF. تأسست في عام 1971، تجمع المنظمة الدولية للتعاون بين القطاعين العام والخاص أهم القادة السياسيين ورجال الأعمال والثقافة وغيرهم من قادة المجتمع لتشكيل جداول الأعمال العالمية والإقليمية والصناعية.

*عالم أفضل*

وفي معرض التركيز على موضوع المنتدى، أشار البابا فرانسيس في رسالته إلى أن المنظمة تتيح لمختلف أصحاب المصلحة الفرصة لاستكشاف طرق مبتكرة وفعالة لبناء عالم أفضل. كما أنه يوفر الفرصة للتغلب على الانعزالية والفردية والاستعمار الإيديولوجي الذي "يصف للأسف الكثير من الجدل المعاصر". وأشار إلى أن العديد من التطورات في الاقتصاد وأسواق العمل والتكنولوجيا الرقمية والبيئة قد أفادت البشرية لكنه أعرب عن أسفه لأن لها أيضًا آثارًا سلبية وخلقت ثغرات كبيرة في التنمية.

*التنمية البشرية المتكاملة*

وذكّر البابا المنتدى الاقتصادي العالمي بأننا جميعًا أعضاء في أسرة بشرية واحدة. وأشار إلى أن هذا هو أساس الالتزام الأخلاقي برعاية بعضهم البعض و "مبدأ وضع الإنسان ، بدلاً من مجرد السعي إلى السلطة أو الربح، في صميم السياسة العامة". وهذا يتطلب تجاوز النهج التكنولوجية أو الاقتصادية قصيرة المدى وإيلاء الاعتبار الكامل للبعد الأخلاقي في البحث عن حلول لطرح المشاكل أو اقتراح مبادرات للمستقبل.

*الصالح العام*

رثى البابا في كثير من الأحيان أن "الرؤى المادية أو النفعية، التي تكون أحيانًا مخفية، أو يتم الاحتفال بها أحيانًا، تؤدي إلى ممارسات وهياكل مدفوعة إلى حد كبير، أو حتى فقط، من أجل المصلحة الذاتية" وقال إن هذا النهج يرى الآخرين وسيلة لتحقيق غاية وينطوي على انعدام التضامن والإحسان، مما يؤدي إلى الظلم الحقيقي. من ناحية أخرى، أشار إلى أن التنمية البشرية المتكاملة حقًا لا يمكن أن تزدهر إلا عندما يتم إشراك جميع أفراد الأسرة البشرية في المصلحة العامة ويسهمون فيها.

وحث البابا "في سعيه لتحقيق تقدم حقيقي" على ألا ينسى المنتدى الاقتصادي العالمي أن "الدوس على كرامة شخص آخر يعني في الواقع إضعاف قيمته".

في هذا الصدد، أكد البابا فرنسيس أيضًا على أهمية "الإيكولوجيا المتكاملة" فيما يتعلق بوطننا المشترك.

ومع الاعتراف بإنجازات السنوات الخمسين الماضية من المنتدى الاقتصادي العالمي، أعرب البابا عن أمله في أن يضع المنتدى في اعتباره "المسؤولية الأخلاقية العالية التي يتحملها كل منا في السعي لتحقيق التنمية المتكاملة لجميع إخواننا وأخواتنا، بما في ذلك الأجيال القادمة".

وأعرب عن أمله في أن تؤدي مداولاتهم إلى "نمو في التضامن، وخاصة مع أولئك الذين هم في أمس الحاجة، والذين يعانون من الظلم الاجتماعي والاقتصادي والذين يتعرض وجودهم نفسه للتهديد".

يرسل البابا فرنسيس رسالة إلى الاقتصاديين الشباب ورجال الأعمال في جميع أنحاء العالم الذين تمت دعوتهم للمشاركة في حدث من المقرر عقده في مارس 2020.

يقول البابا فرنسيس في رسالته ، "لدعوتك للمشاركة في مبادرة قريبة جدًا من قلبي"، وهو حدث يقول أنه سيسمح له بمقابلة الاقتصاديين الشباب المهتمين بـ "نوع مختلف من الاقتصاد: واحدة تجلب الحياة لا الموت، واحدة شاملة وليست حصرية، إنسانية وليست ضد الإنسانية، واحدة تهتم بالبيئة ولا تسلبها ".

الحدث الذي يشير إليه هو مؤتمر سيعقد في أسيزي في الفترة من 26 إلى 28 مارس 2020 بعنوان "اقتصاد فرانسيس".

*الحاجة إلى إعادة تنشيط الاقتصاد*

يعبر البابا عن اعتقاده بأن هناك حاجة "لإعادة تنشيط" الاقتصاد العالمي، ويقول أن أسيزي، المدينة التي ترمز إلى إنسانية الأخوة، هي المكان المناسب. "اختار القديس يوحنا بولس الثاني أسيزي كرمز لثقافة السلام. بالنسبة لي، إنه أيضًا مكان مناسب لإلهام اقتصاد جديد ”. ويتابع البابا ملاحظة أن حياة ورؤية القديس فرنسيس تأتي في الوقت المناسب بحيث يمكنهم "إعطاء الأمل بمستقبلنا وإفادة ليس فقط أفقر الفقراء، ولكن عائلتنا البشرية بأكملها".

*ربط حماية الكوكب والعدالة الاجتماعية*

ويقول إنه كما تم التأكيد عليه في كتابه "Laudato Sì" ، فإن حماية الكوكب والعدالة الاجتماعية مترابطان بعمق ويجب إيجاد حلول للمشاكل الهيكلية للاقتصاد.

وكتب "نحتاج إلى تصحيح نماذج النمو غير القادرة على ضمان احترام البيئة والانفتاح على الحياة والاهتمام بالأسرة والمساواة الاجتماعية وكرامة العمال وحقوق الأجيال القادمة". النداء الذي تلقاه القديس فرنسيس من الصليب للذهاب و "إصلاح منزلي الذي، كما ترون، يسقط في حالة خراب"، يواصل البابا فرنسيس، "يتعلق بشكل متزايد بالبيئة، التي تتطلب بشكل عاجل اقتصادًا سليمًا وتنمية مستدامة يمكن أن تلتئم جراحه ويطمئننا على مستقبل جدير ".

يوضح البابا أن رسالته موجّهة قبل كل شيء إلى الشباب الذين "يمكنهم أن يسمعوا في قلوبهم نداء الأرض الأكثر إيلامًا والفقراء، الذين يصرخون من أجل المساعدة والمسؤولية، من أجل الأشخاص الذين سيستجيبون ولا تبتعدوا".

*الشباب أبطال التغيير*

ويتابع أن الشباب هم أبطال التغيير الضروري: "إن جامعاتك، وشركاتك، ومؤسساتك هي ورش عمل أمل لخلق طرق جديدة لفهم الاقتصاد والتقدم، ولمكافحة ثقافة الهدر، ولإعطاء صوت لأولئك الذين لا شيء ولاقتراح أنماط جديدة من الحياة. فقط عندما يكون نظامنا الاقتصادي والاجتماعي لم يعد ينتج حتى ضحية واحدة، شخصًا واحدًا تم التخلي عنه، سنتمكن من الاحتفال بعيد الأخوة الشاملة ".

ويؤكد البابا فرنسيس في رسالته أيضًا على الحاجة إلى شركة نوايا تتجاوز "الاختلافات في العقيدة والجنسية" وتستلهم "نموذجًا من الأخوة يقظًا قبل كل شيء للفقراء والمستبعدين".

ويخلص البابا إلى أن فرنسيس الأسيزي "يقدم لنا برنامجًا مثاليًا، وبمعنى ما. بالنسبة لي، الذي أخذ اسمه، هو مصدر إلهام مستمر. معكم، ومن خلالكم، سأناشد بعض أفضل الاقتصاديين ورجال الأعمال لدينا الذين يعملون بالفعل على المستوى العالمي لخلق اقتصاد يتوافق مع هذه المثل العليا. أنا واثق من أنهم سيستجيبون. وأنا واثق قبل كل شيء فيكم أيها الشباب القادرون على الحلم والذين هم على استعداد لبناء عالم أكثر عدلاً وجمالاً بعون الله".

*و ايضا:*

جاءت رسالة البابا لاون الثالث عشر “الشؤون الجديدة”؛ وهي وثيقة واضحة, أصبحت أساساً لتعليم الكنيسة الاجتماعي والاقتصادي. ففيها يتعرّض البابا لعلاج “الشرّ الاجتماعي: ”.

وفي هذه الرسالة عدّد البابا الأخطاء التي أدّت إلى “تعاست” البشرية، ورفض الإشتراكية كحلّ. وأكّد على المبادئ المسيحية القائمة على حقّ الملكية والتعاون لمواجهة صراع الطبقات. كما نبّه إلى احترام الضعفاء وحقوق الفقراء وواجبات الأغنياء وممارسة العدالة بالمحبّة.

إن الثورة الصناعية أدت لظهور مفهوم جديد للعمل الذي أصبح سلعة للبيع والشراء: فالعامل الذي جرد من ملكية وسائل الإنتاج لم يعد يملك سوى قدرته على العمل يبيعها مقابل أجرة يتقاضاها. وهكذا انتشر نظام العمل المأجور الخاضع “لعقد حر” بين العامل ورب العمل. فأصبح العامل نوعا ما مضطراً لقبول الشروط والأجرة التي يحددها رب العمل. هذا بجانب الهم الأكبر لأرباب العمل في توفير الربح الأكبر على حساب صحة وأجرة العمال. هذا التغير الاقتصادي أدى لظهور تيارات اديولوجية منها البروليتاريا: \*( الكلمة من أصل لاتيني proles وتعني الذرية و الأولاد. ويقصد بها أبناء الطبقات الفقيرة الكثيرة الإنجاب). اتخذت هذه الكلمة بعداً أشمل، وأصبحت تعني جماهير العمال الكادحين، الذين لا يملكون سوى قدرتهم على العمل اليدوي، ينفذونه تحت سلطة آخرين يقودونهم ويقررون عنهم. فمصدر عيشهم الوحيد هو الأجر الزهيد الذي يتقاضونه.

لقد تصدت الكنيسة للفكر الماركسي الاشتراكي, لأنها تقدم صورة خاطئة عن الإنسان, يكون المجتمع أو الدولة, بحسبها, فوق الشخص البشري؛ ولأنها تناهض الملكية وتروج لنظرية صراع الطبقات, التي أساسها المادية التاريخية.في حين أن الكنيسة اعتبرت أن الملكية الخاصة تسمح للإنسان أن ينظم حياته الشخصية وحياة أسرته بطريقة مسؤولة فهي تعتبر نوعاً من الامتداد للحرية الإنسانية.

من جهة أخرى لا يمكن القبول, من الوجهة الأخلاقية, بأي نظرية تجعل من الربح القاعدة الوحيدة , والغاية القصوى, للنشاط الاقتصادي. فشهوة المال المنحرفة لا بد أن تنتج مفاعيلها الخبيثة…إنها تؤدي لعبادة المال صنماً, وتساهم في نشر الإلحاد.”لا تقدرون أن تعبدوا الله والمال)(متى 6 : 24)

إن الحرية والعدالة الاجتماعية هما الأساسان الأخلاقيان لاقتصاد السوق الاجتماعي؛ وآليات السوق والمراقبة العامة هما عنصرا تنظيمه الأساسيان.

لم تقف الكنيسة من مسألة العمل فقط موقف الناقد بل كان لها نظرتها البناءة النابعة من صميم إيمانها بيسوع المسيح ابن الناصرة التي عمل فيها بيديه كنجار ليكسب رزقه وارتكزت على عدة نقاط: احترام مبدأ العدالة الاجتماعية واحترام كرامة الإنسان و حريته ونموه ليبلغ ملئ الإنسان ملئ قامة المسيح على حد تعبير القديس بولس الرسول, فالإنسان صانع الحياة الاقتصادية وغايتها ونقطة ارتكازها. وللحياة الاقتصادية اليوم أهمية بالغة لأنه من جراء مضاعفاتها يتعرض السلام العالمي للخطر إذ التفاوت الاقتصادي بين الأفراد والدول مظهر لا يطاق من مظاهر السلم والاستعباد . وللتطور الاقتصادي بكل أشكاله غاية واحدة: خدمة الإنسان أياً كان وفقاً لمخطط الخالق . وعلى الإنسان أن يراقب هذا التطور ويوجهه توجيهاً صحيحاً كيلا تعصف به الفوضى أو القيود الشديدة .

تتحول الجهود اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لمجابهة ازدياد السكان ولإشباع رغبات الجنس البشري الآخذة في الانتشار. ولهذا السبب يجب تشجيع التقدم التقني وروح التجديد وخلق المشاريع وتوسيعها وتطوير الأساليب لتصبح ملائمة. غير أن الغاية الأساسية من إنتاج كهذا ليست ازدياد الخيرات المنتجة فقط، ولا الكسب أو السيطرة، إنما الغاية هي خدمة الإنسان: الإنسان بكليته، وفقاً لتدرج حاجاته المادية ووفقاً لمقتضيات حياته العقلية والأخلاقية والروحية والدينية. وذلك ضمن حدود النظام الأدبي ليكون مطابقاً لتصميم الله حول الإنسان.

دعت الكنيسة الكاثوليكية من خلال الرسائل البابوية إلى اعتماد الأخلاق المسيحية من قيم مساعدة الآخر والنزاهة في العمل، في الاقتصاد. وتعتبر العديد من المجتمعات المسيحية واحدة من من أكثر المجتمعات تقدمًا، فمثلًا في الهند يعتبر المسيحيين أكثر المجتعات الدينية تقدمًا. وتأثير المسيحيين من سكان المناطق الحضرية يظهر جليًا في الاقتصاد فالقيم المسيحية المتأثرة من التقاليد الأوروربية تعتبر ميزة ايجابية في بيئة الأعمال والتجارة في الهند الحضرية؛ يعطى هذا كتفسير للعدد الكبير من المهنيين المسيحيين في قطاع الشركات في الهند، أما في كوريا الجنوبية فمعظم الشركات الكبرى بالبلاد يديرها مسيحيون وعلى الرغم من أن المسيحيين ليسوا الغالبية في كوريا الجنوبية. واستنادًا إلى نموذج بارو وماكليري، فإن المسيحية قد لعبت دورًا رئيسيًا في نجاح كوريا الجنوبية في المجال الاقتصادي. بالمقابل فإن هذه الدراسة أنتقدت من قبل بعض الباحثين مثل دولراف وتان. كذلك يظهر تأثير المسيحيين الاقتصادي في عدد من دول العالم الإسلامي.

**وصايا الكتاب المقدس فيما يخص مباديء الاقتصاد**

نري مرونة وشمولية التعاليم المسيحية بالكتاب المقدس حيث أنها تمثل في مجموعها وحدة واحدة، الغرض منها تهذيب النفس والروح ليعيش الإنسان في سلام وسعادة حقيقية على الأرض ثم ينعم بالملكوت. وعليه فإننا نؤكد أن التعاليم المسيحية لا تمثل فقط تعاليمًا روحية، بل إنها تمثل في الوقت نفسه تعاليمًا أخلاقية دنيوية تصلح لكل مجالات حياتنا اليومية إجمالًا لا تفصيلًا، لأنها تعاليم إلهية وهذا ما يؤكده الرب يسوع عندما يقول: "الكلام الذي أكلمكم به هو روح وحياة" (يو 6: 13).

التعاليم المسيحية تلقى الضوء على ما يمثل فكرًا اقتصاديًا وماليًا وإداريًا، وذلك قبل ظهور العلوم الحديثة سواء في مجال الاقتصاد أو الإدارة أو التمويل بمئات السنين.

نجد ايضا استنباط فلسفة ومنظومة اقتصادية عامة تؤكد القيم الروحية والكتابية، مثل: الإيمان بقدرة الله وعمله في جميع أمور حياتنا، المحبة، البركة، السلام، الرحمة.. إلخ. وتُبرز أيضًا السلوك المسيحي كمنهج تطبيقي.

يوجد العديد من الوصايا الكتابية التي تنظم العلاقة في الأسواق بين سلوك كل من المنتجين والمستهلكين، أو البائعين والمشترين.

عندما خلق الرب أبوانا آدم وحواء، باركهم وقال لهم: "أثمروا وأكثروا واملأوا الأرض وأخضعوها، وتسلطوا على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى كل حيوان يدب على الأرض" (تك 1: 27). وتدعو هذه الوصية – من بين ما تدعو – إلى تَدبر الأمور الحياتية سواء عند إخضاع الأرض أو التسيد على سمك البحر أو طير السماء أو كل ما يدب على الأرض. ومع تعقد الحياة وتشابكها تزداد المشاكل المعيشية والحياتية اليومية.. ولأننا أعضاء في مجتمع نتأثر به ونؤثر فيه.. وحيث أن أكثر الدوافع التي تؤثر على العلاقات الإنسانية هي الدوافع الدينية والاقتصادية والاجتماعية.. يكون الاهتمام بالحياة الاقتصادية أمرًا حتميًا سواء على مستوى الأفراد أو الدول.

إن الكتاب المقدس يوصينا في مواضع كثيرة بالاهتمام بأمور اقتصادية مستقبلية هامة، نذكر منها مثلًا: "في وقت الشبع أُذكر وقت الجوع وفي أيام الغنى أُذكر الفقر والعوز" (سي 18: 25)، وهذه الآية تدعونا إلى الاقتصاد والادخار المادي من فائض اليوم للغد. كما يمكن اعتبار أن (من جار على شبابه جارت عليه شيخوخته) مجازًا دعوة صريحة لما يُسمى الاقتصاد الصحي.

لعل أقدم تعريف لعلم الاقتصاد قد وضعه الاقتصادي الإنجليزي الشهير آدم سميث Adam Smith. فقد قام بتعريف علم الاقتصاد على أساس أنه العلم الذي يهتم بدراسة كيفية تنمية أو نمو ثروة الأمم. ويُعاب على هذا التعريف أنه يهتم بثروة الأمم فقط. كما أنه يهتم بالدولة دون الأفراد.

أما عن أكثر التعريفات شيوعًا فهو تعريف ليونيل روبينز Lionel Robbins. والذي قام بتعريف علم الاقتصاد على أساس أنه العلم الذي يهتم بكيفية إشباع حاجات الإنسان المتعددة من الموارد المحدودة. ويُعاب على هذا التعريف أنه يُركز على الأفراد لا الدولة.

ويعتقد المؤلف أن تعريف علم الاقتصاد لابد أن يتمركز حول كيفية إشباع الحاجات الروحية والجسدية للأفراد، من خلال الاهتمام بتنمية الموارد الاقتصادية للمجتمع ككل.

أما عن أهمية علم الاقتصاد كما يراها المؤلف فيجب أن تتركز على بعض أو كل الاهتمامات أو الأولويات التالية:-

1- تحديد أولويات الإشباع.

2- ترشيد الاستهلاك بنوعيه (الروحي والجسدي).

3- الاستغلال الأمثل للموارد.

4- التكامل الاقتصادي.

5- مواجهة المشاكل الاقتصادية للمجتمع.

(1) تحديد أولويات الإشباع:

في البدء يجب تقسيم رغبات وحاجات الأفراد المطلوب إشباعها إلى حاجات روحية وحاجات جسدية، وعلى ضوء ذلك يتم التوصيف الدقيق لكل من الحاجات الروحية والجسدية، أما المرحلة التالية فهي ضرورة إعطاء الأولوية – منا كأفراد – إلى إشباع الحاجات الروحية ثم الحاجات الجسدية. وهذا ما يذكره صراحة الرب يسوع بنفسه في تعاليمه بالموعظة على الجبل، حين قال: "فلا تهتموا قائلين: ماذا نأكل وماذا نشرب أو ماذا نلبس؟ فإن هذه كلها تطلبها الأمم. لأن أباكم السماوي يعلم أنكم تحتاجون إلى هذه كلها. لكن أطلبوا أولًا ملكوت الله وبرَّه، وهذه كلها تُزاد لكم" (مت 6: 31-33). كما يُعاود يسوع له المجد التأكيد على هذا المعنى الروحي في تعاليم أخرى كثيرة، منها ما قاله عند زيارته لبيت (مرثا ومريم)، وذلك عندما اشتكت مرثا أختها مريم للرب يسوع لعدم معاونتها في مُتطلبات الضيافة. "فأجاب يسوع وقال لها: مرثا، مرثا، أنت تهتمين وتضطربين لأجل أمور كثيرة، ولكن الحاجة إلى واحد. فاختارت مريم النصيب الصالح الذي لن ينزع منها" (لو 10: 38-42).

إن توجيه الأفراد إلى أهمية إشباع الحاجات الروحية كأولوية أولى سيترتب عليه عزوف الكثير من الأفراد عن حاجات جسدية بعينها، والأكثر من ذلك يتمثل في حالة (الاعتدال الاستهلاكي) التي يمكن أن يكون عليها الأفراد عند إشباع حاجاتهم الأساسية الأخرى من: مأكل ومشرب وملبس ومسكن..إلخ. وكنتيجة لذلك قد يتوقف الطلب على منتجات كثيرة كالكمالية أو غير الرئيسية، كما قد يقل الطلب على البعض الآخر. وسوف يؤثر هذا الوضع بالإيجاب على التوازن النسبي للطلب على السلع والخدمات مع العرض المحدود منها – افتراضًا – لمحدودية الموارد، مما يعمل على التوازن العام للسوق وكذلك الأسعار لكثير من السلع والخدمات.

(2) ترشيد الاستهلاك:

هناك أهمية أخرى لعلم الاقتصاد تتمثل في ترشيد الاستهلاك الجسدي أو الدنيوي طبقًا للمنظور المسيحي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال مدخلين: المدخل الأول هو تشجيع الاهتمام بإشباع الحاجات الروحية، والتي لا يجب أن يكون لها حد أقصى أو سقف أعلى للإشباع، ومن ثم فإنه كلما زادت أهمية الحاجات الروحية كلما انخفضت أهمية الحاجات الجسدية – طبقًا للعلاقة العكسية بينهما – كما ينص مُدرج الحاجات العكسي للمؤلف.

ويتمثل المدخل الثاني في ضرورة لفت نظر المجتمع (كأفراد وحكومة) لأهمية ترشيد استهلاك الأفراد، بمعنى عدم الإفراط في الاستهلاك بما يفوق الاحتياجات الضرورية أو الاعتيادية للإنسان، وعن أهمية ترشيد الأفراد يعلمنا الكتاب المقدس: "أوجدت عسلًا؟ فَكُل كفايتك" (أم 25: 16)، كما أن: "الشرب بالرفق صحة للنفس والجسد" (سى 31: 37). أما فيما يتعلق بالحكومات فأنه يتوجب عليها القيام بترشيد الاستهلاك من خلال ترشيد (الإنفاق الحكومي).

(3) الاستغلال الأمثل للموارد:

تمشيًا مع الموارد المحدودة نسبيًا بالافتراض، فأنه لابد من التكيف المبدئي مع حالة النُدرة النسبية – كحد أدنى – في الأجل القصير، لحين تنمية الموارد كمطلب اقتصادي محلى وعالمي في المرحلة التالية. وتتطلب عملية التكيف المبدئي ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد على مستوى الأفراد والمنظمات والدول.. وهنا يمكن صياغة فلسفة جديدة للتعامل مع مشكلة النُدرة أو المحدودية، على أساس أنها مشكلة إدارة للموارد وليس نُدرة للموارد، ويقع عبء تحقيق ذلك على رجال الاقتصاد.

إن الاستغلال الأمثل للموارد يستلزم دراسة دقيقة ومتعمقة لكل مورد اقتصادي ومجال استخدامه من خلال ما يُعرف بدراسة (المصادر والاستخدامات). ويتم ذلك بترتيب الحاجات الروحية والجسدية التي يراد إشباعها بالنسبة للأفراد، وبدراسة الموارد المتاحة والاختيار من بين البدائل، حتى يمكن توجيه الموارد إليها في إنتاج (السلع و/أو الخدمات) سواء للسوق المحلى أو السوق الخارجي. ويتم تقييم كل بديل من البدائل – اللازم لعملية الاختيار – من خلال استخدام مبدأ (التكلفة والعائد). ويلاحظ أنه عند حساب جانب التكاليف فأنه لابد أن يؤخذ في الاعتبار كل التكاليف مجتمعة المباشرة وغير المباشرة، ونفس الأمر عند حساب جانب العوائد.

وبتطبيق مبدأ التكلفة والعائد على مستوى الجانب الروحي من حياتنا، نجد أن أقوى الأمثلة على أهمية هذا المبدأ هو ما قد عبر به الرسول بولس عن إيمانه الصادق، حين قال: "لكن ما كان لي ربحًا، فهذا قد حسبته من أجل المسيح خسارة. بل أنى أحسب كل شيء أيضًا خسارة من أجل فضل معرفة يسوع ربى، الذي من أجله خسرت كل الأشياء" (في 3: 7، 8).

ويمدنا الرب يسوع بما يمكن اعتباره أمثلة حقيقية للتعبير عن أهمية مبدأ التكلفة والعائد – طبقًا للتفسير الاقتصادي للمؤلف – على المستوى الدنيوي، وذلك من خلال حديث الرب الإله عن مثل التينة التي لا تثمر، حيث قال: "كانت لواحد شجرة تين مغروسة في كرمة، فأتى يطلب فيها ثمرًا ولم يجد. فقال الكرام: هوذا ثلاث سنين آتى أطلب ثمرًا في هذه التينة ولم أجد. أقطعها! لماذا تُبطل الأرض أيضًا؟" (لو 13: 6، 7). هذا بالإضافة إلى حديث ملك المجد عن مثل الوزنات للأفراد الثلاثة (مت 25: 14-30).

(4) التكامل الاقتصادي:

تكلمنا من قبل على أن هناك تنوع وتباين فيما بين الأفراد وبعضهم من حيث الوزنات والمواهب. وأن هناك اختلاف وتعدد وتنوع فيما بين موارد وثروات الدول، فقد تتميز دولة عن أخرى بواحد أو أكثر من الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية أو الموقع الجغرافي أو الطقس والمناخ.. إلخ... والآن نؤكد أن من مراحم ونعم الله الكثيرة علينا نعمة التميز والتنوع التكاملي فيما بين الأفراد وبعضهم وكذلك الدول وبعضها. فما يرى الفرد أنه بحاجة إليه أو ينقصه سوف يجده بسهولة عند أخيه في البشرية: "فإنه كما في جسد واحد لنا أعضاء كثيرة، ولكن ليس جميع الأعضاء لها عمل واحد، هكذا نحن الكثيرين: جسد واحد في المسيح، وأعضاء بعضًا لبعض، كل واحد للآخر. ولكن لنا مواهب مختلفة بحسب النعمة المعطاة لنا" (رو 12: 4-6). إن التكامل بين الأفراد وبعضهم ليس قاصرًا على الجانب الروحي فقط كأعضاء في جسد الرب يسوع، أو حتى لتحقيق الوصية الكتابية: "مكملين بعضكم بعضًا بمزامير وتسابيح وأغاني روحية، مترنمين ومرتلين في قلوبكم للرب" (أف 5: 19).. إنما يشمل الجانب الدنيوي أيضًا سواء على مستوى الأفراد أو المنظمات أو الدول.

ويرى المؤلف أنه مع التنوع الكبير في الموارد الاقتصادي (الطبيعة أو البشرية أو الجغرافية والمناخية.. إلخ.)، ومع الاعتراف الجزئي بمعضلة الندرة النسبية.. يزداد أهمية علماء الاقتصاد في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التنوع الاقتصادي للدول من خلال التكامل الاقتصادي فيما بينهم، وبهذا يمكن أيضًا المساهمة – ولو جزئيًا – بشكل فعال في علاج مشكلة النُدرة الاقتصادية.

إن فكرة التجارة الدولية تعتمد أساسًا على كل من: التنوع في الموارد الطبيعية والثروات الاقتصادية للدول، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة والخبرات البشرية لديها. حيث قد تشكل هذه الظواهر ميزة نسبية لبعض الدول، يمكن تحقيق أقصى استفادة منها أو استغلال لها بواسطة هذه الدول في إنتاج سلع وخدمات يتم استخدامها في التبادل. وقد تطور فكر التبادل خلال السنوات الأخيرة من مفهوم الميزة النسبية إلى مفهوم الميزة التنافسية بين الدول. أما عن التكامل الاقتصادي الكامل فهو يأخذ عدة مراحل متتالية تنتهي بالسوق المشتركة أو الإتحاد الاقتصادي الكامل (كالإتحاد الأوروبي المشترك).. ويعتقد المؤلف أن أول إشارة أو دعوة للتجارة الدولية بين الشعوب هي التي جاءت على لسان يوسف الصديق، عندما قال لأخوته: "وتتجرون في الأرض" (تك 42: 34). وفي تسفير هذه الآية يذكر المتنيح نجيب جرجس في كتابه "تفسير سفر التكوين": إن يوسف الصديق قد وعد أخوته بأن يعطيهم الحرية ليبيعوا من بضائع بلادهم ويشتروا من بضائع مصر إذا أحضروا أخاهم معهم.

(5) مواجهة المشاكل الاقتصادية:

ذكرنا عند الحديث عن كيفية مواجهة مشكلة الندرة أنه يجب الاعتماد على محورين أو بُعدين أساسيين عند حل أي مشكلة اقتصادية بما في ذلك مشكلة الندرة، وهما: البُعد الإيماني والبُعد السلوكي. وهما بُعدان مكملان لبعضهما البعض ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما. وقد يظن البعض أنه يمكن الاستغناء عن البُعد الإيماني بحجة أنه بُعد غير عملي ولا يمكن الشعور بنتائجه في أرض الواقع، وهذا ظن غير دقيق.

إن البُعد الإيماني هو بُعد روحي يُوثر تأثيرًا كليًا في سلوك الأفراد سلوكًا مسيحيًا فعالًا. فمن منا لا يحتاج إلى الشعور بالأمان والطمأنينة والسلام الداخلى عند مواجهة أي مشكلة حياتية أو اقتصادية. من لا يحتاج إلى معرفة أن الرب الإله هو واهب الحياة، ولأننا صنيعة يداه فهو لم ولن ينسانا لأنه هو الرازق وصانع الخيرات. من منا لا يحتاج إلى الكلمات المُعزية المليء بها الكتاب المقدس والتي لا يمكن لأحد أن يحصرها، ومنها: "ألقى على الرب همك وهو يعولك، كل الأشياء تعمل معًا للخير للذين يحبون الرب، والأشبال احتاجت وجاعت أما الذين يبتغون الرب فلا يعوزهم أي خير... إلخ.."

أما عن البُعد السلوكي في معالجة المشاكل، فالمسيحية توصينا بتعاليم تمثل أنظمة سلوكية متكاملة في كل المجالات الحياتية، لكل منها ضوابطه ومعاييره الروحية والأخلاقية كما في البُعد الإيماني كذلك في البُعد السلوكي. وسيتناول المؤلف ما يرتبط من هذه الأنظمة بالجانب الاقتصادي ومشاكله كل في حينه، خاصة تلك التي تتعلق: بالإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، التسعير، العلاقة بين البائع والمشترى، الفقر، الدعم.. إلخ. فدعائم المسيحية الدائمة هي المحبة والسلام والرحمة والعدل.

من جميع افراد فريق وحدة أبحاث المجتمع الكاثوليكية في مصر، نصلي من أجل العالم بأسره أن يرى نهاية لهذا الوضع الوبائي قريبا، لكي يرحم الله ابناؤه، لكي لا يفقد الناس في جميع أنحاء العالم إيمانهم أبدًا و لأبناء شعبنا الحبيب مصر للتغلب على هذا الصراع بقوة.

نرجو أن تكونوا جميعاً في أمان!

مع أطيب الامنيات،